بحذفه فقال وتغيير ثانى حرفي السبب اذ عرفا فاوقد
تقدم الكلام على هذا الحد فى المفردات وضميره عنه المنصوب
عائد على تغيير ثانى السبب اى سمّ ذلك التغيير زحافا فاعلم بين
محل ذلك الثانى الذي يلحقه التغيير من الجزء بان بين ما اختتمي
اى ما امتنع من التغيير من اجزائه وهو الحرف الاول والثالث
والسادس مما اشار اليه من قوله واوج الخ من ذلك اختتمي
فعلم ان ما عدا ذلك هو الثانى والرابع والخامس والسابع
هو الذي يلحقه تغيير الزحاف بشرط ان يكون كل منهما ثانى
سبب ووقع فى بعض النسخ عطف اوج بالفا ونسخة الواو
اظهر وليس يظهر للفا فائدة ولما كان ذلك التغيير مبهما
فسّره بقوله فى البيت الثانى وذلك الخ اى وذلك التغيير الواقع
فى ثانى حرفي السبب المسمى زحافا فالاشارة بذلك الى
التغيير المقيد لا الى مطلق التغيير يكون باسكان ذلك الثانى
وهو المعلوم انه لا يسكن الا اذا كان متحركا وذلك فى السبب
الثقيل فكانه قال وذلك بالاسكان فى الثانى المذكور
ان تحرك ومفهوم هذا الشرط ان ذلك الثانى قد لا يتحرك فعلم
انه تارة يكون ساكنا وتارة يكون متحركا فمعمول بالاسكان حذف
للعلم به اى فى احد حرفي ثانى السبب وهو المتحرك وقوله والحذف
مخفوض عطفا على الاسكان اى ويكون ذلك التغيير فى ثانى
السبب بالحذف فيه ساكنا كان او متحركا ففيهما يتعلق بالحذف
وضميره عائد على المتحرك والساكن اللذين مما من صفة ثانى
السبب وعلم ذلك مما قرر اولا ان السبب ثقيل وخفيف
ولا يصح رجوع فيهما الى السببين سواء جعلنا فيهما متعلقا

بالحذف

بالحذف فقط او به وبالاسكان على ان يكون كل من الاسكان ○
والحذف فى السببين معا لان من المعلوم ان التغيير بالاسكان
لا يكون فى الخفيف وان كان على التوزيع اى بالاسكان فى السبب
الثقيل وبالحذف فيهما فلابد من تقدير مضافين مع فى السبب
ومع فيهما اى فى حرف او حرفي ثانيهما ان رجوعهما او احدهما
الى جملة السببين لا معنى له وحينئذ يعود المعنى الاول
بعينه فلا معنى للعدول عنه وفى مثل هذا يقال رد الامر
يفضي الى اخر فيصير اخرم اولا وجوز بعضهم ان يرفع الحذف
مبتدا وخبره فيهما وسيأتى تمام فى الكلام على قوله يعم
يعنى ان تغيير الثانى المذكور بالاسكان والحذف المذكورين يعم
ثانى كل سبب من الجزء ثنائيا كان او رباعيا او خماسيا او سباعيا
على الترتيب الذي نطق به من تقديم الاسكان على الحذف فليعتبر
اولا الاسكان باعتبار الثبوت ثم الاسكان باعتبار الحذف
ثم الحذف باعتبار المتحرك فى المقامات الاربعة اعنى الثاني
وما بعده من محال الزحاف لان هذا التغيير هو نقض وحذف
فيبتدا بالاقل منه فالاقل فتسكين المتحرك اقل نقصا لانه حذف
حركته فقط وفى بعض حرف فيجب ان يكون هو الاول فى الذكر
ويليه حذف الساكن لانه حذف حرف فقط ويليه حذف
المتحرك لانه حذف حركة وحرف فلذلك ذكر القابا متعددة
فجعل اولها على انه اسكان المتحرك وثانيها على انه حذف
الساكن وثالثها على حذف المتحرك وقوله فافض على الولا اى
فاحكم بهذا الترتيب فى اول محل الزحاف وهو الثاني
اى الذي يليه ثانى الجزء فيما بعده من المقامات على تواليها

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)